

إلغاء الرخص الصادرة في 2006 وما بعدها

عشرات الصيادين يعتصمون أمام الثروة السمكية

الرخص إلى أنها كانت قد صدرت عن الإدارة القديمة، إلا أن أغلب الصيادين المتضررين هم من المحترفين القدامى ويمثل الصيد المهنة ومصدر الرزق بالنسبة إليهم، حتى وإن كانوا قد حصلوا على الرخص في وقت متأخر نسبياً سواء في 2006 أو بعدها.

واعتبروا قرارات الإدارة متخبطة وغير منطقية، موضحين أنه من خلال متابعتهم قبل عدة أسابيع أخبرهم أحد الموظفين بوقف القرار وسمح لهم بتجديد الرخص ومنحهم أرصدة، وبعد أن تأملوا خيراً وعادوا لاستلام رخصهم بعد أسبوع وهو الموعد المحدد للتجديد، أبلغوهم بأن الرخص لن تجدد مرة أخرى دون توضيح الأسباب.

وتابعوا: " طلبنا منحنا أوراقاً رسمية تثبت قرار وقف الرخص، لنتمكن من متابعة الموضوع بطرق قانونية، إلا أن الإدارة اكتفت بالرد الشفهي"، مؤكداً أنهم ملتزمون بالقانون ولم يدخلوا البحر طوال هذه الفترة حتى لا يواجهوا مشاكل قانونية مع إدارة خفر السواحل، إلا أن بقاء القراير سيتسبب بتعفن الأسماك وهو ما يضر ويؤثر سلباً على الثروة البحرية.

وناشد الصيادون الجهات المعنية بإيجاد حل دائم لمشكلتهم، مؤكداً صعوبة استمرار الوضع بعد مرور عدة أشهر من دون مصدر دخل، ومن دون تحديد أسباب منطقية ومقنعة لقرار وقف تجديد الرخص.



المعنية بالبلديات لحل مشكلتهم. وأشاروا إلى أن عدد الصيادين المتضررين في حال استمرار القرار سيزيد عن 500 صياد، ومن المتوقع أن تنتهي رخص العديد من الصيادين خلال الفترة القادمة. وبينوا أن الإدارة أرجعت سبب وقف

تسوية الموضوع وأعيدت الرخص للصيادين. وافتتوا إلى أن أحد المسؤولين تواصل معهم خلال اعتصامهم، وأبلغهم بأن الإدارة ستبحث الموضوع وطلب منهم الانصراف، مؤكداً أنهم لم يلجأوا لخيار الاعتصام إلا حين ضاقت بهم السبل في التواصل مع الجهات

الأجنبية، إذ إننا نعجز عن علاجهم ونصرف لهم رواتب شهرية بالرغم من توقف العمل تماماً"، مشيرين إلى أنهم علموا العمال على المهنة خلال سنوات، وقد يضطرون للسفر في حال استمرار قرار وقف تجديد الرخص، وسيطلب منهم الأمر تدريب عمال جدد في حال تمت

سارة نجيب

البلاد

اعتصم عشرات الصيادين بالقرب من إدارة الثروة السمكية يوم أمس احتجاجاً على قرار إلغاء رخصهم، التي تمثل مصدر الرزق الوحيد بالنسبة لهم.

وأوضح الصيادون أن أكثر من 40 صياداً تفاجأوا بقرار إلغاء رخصهم الصادرة عام 2006 وما بعدها، مشيرين إلى أن القانون يقتضي تجديد الرخصة سنوياً، وأنهم منذ حوالي 3 أشهر، وحين بدأ الصيادون المنتهية رخصهم بالمتابعة من أجل التجديد، أبلغهم أحد الموظفين بالقرار وتم سحب رخصهم من دون توضيح الأسباب.

وتابعوا: "حاولنا حل الموضوع بهدوء وتواصلنا مع العديد من المسؤولين الذين طرقتنا أبوابهم من دون فائدة، فضلاً عن الرسائل التي بعثناها والتي توضح مشكلتنا، إلا أننا لم نحصل على أي رد".

وأضافوا "مهنة الصيد علمنا الرسمي المسجل، ولدينا العديد من المسؤوليات والارتباطات من عمال وقروض، وهناك العديد من الصيادين الذين رهنوا طرادهم والتي ستصادر في حال عدم تسديد الأقساط".

وقالوا "إلى جانب عوائلنا التي لا يمكننا أن نعيلها بسبب توقف مصدر دخلنا منذ أكثر من 3 أشهر، نحن نواجه مشكلة مع العمال

100 ألف دينار من "الأهلي المتحد" لصندوق العمل الاجتماعي



العمل الاجتماعي وضعت في العام 2006 منهجية جديدة في تقديم المنح المالية تعتمد في الأساس على تقديم الدعم المالي للمشروعات التنموية التي تنفذها أو تخطط لتنفيذها المنظمات الأهلية، وبهذا تحولت سياسة تقديم المنح من مجرد إعانات ومساعدات مالية لتلك المنظمات التي تدعم مالي للمشروعات التنموية التي تقدم إضافة فعلية وملموسة إلى الرصيد التنموي للمجتمع. وقد أسست الوزارة صندوق

الاجتماعية وضعت في العام 2006 منهجية جديدة في تقديم المنح المالية تعتمد في الأساس على تقديم الدعم المالي للمشروعات التنموية التي تنفذها أو تخطط لتنفيذها المنظمات الأهلية، وبهذا تحولت سياسة تقديم المنح من مجرد إعانات ومساعدات مالية لتلك المنظمات التي تدعم مالي للمشروعات التنموية التي تقدم إضافة فعلية وملموسة إلى الرصيد التنموي للمجتمع. وقد أسست الوزارة صندوق

النامية - وزارة التنمية الاجتماعية: نيابة عن وكيل وزارة التنمية الاجتماعية حنان كمال استقبل الوكيل المساعد لتنمية المجتمع خالد إسحق، مدير قطاع التدريب والتطوير بالبنك الأهلي المتحد وعضو مجلس إدارة صندوق العمل الاجتماعي الأهلي فائزة سعيد، حيث استلم منها شيكاً بمبلغ وقدره 100 ألف دينار، وذلك ضمن برنامج الشراكة المجتمعية بين الوزارة والمنظمات الأهلية.

وخلال اللقاء، أعرب الوكيل المساعد عن شكره الجزيل لإدارة البنك الأهلي المتحد، وأثنى على جهوده المستمرة وتعاونها مع الوزارة، مؤكداً أن البنك الأهلي المتحد يعد داعماً مستمراً لبرنامج المنح المالية لدعم المنظمات الأهلية، وله دور فاعل في صندوق العمل الاجتماعي الأهلي، وذلك من خلال مبادراته المتعددة. جدير بالذكر أن وزارة التنمية

"العاصمة" تشارك في برنامج النخبة للتمكين الوظيفي



• عادل العلوي



• محافظ العاصمة

الإدارية العامة أو التخصصية عقب التعرف على قدراتهم وإمكاناتهم والمجالات التي تناسبهم. يشار إلى أن برنامج النخبة هو مبادرة أهلية ترفع شعار: "مكافأة العمل الجاد والموهبة بالنجاح"، ويسعى إلى تدريب طلاب الجامعات والخريجين وإنشاء قاعدة بيانات تعتبر الأولى من نوعها مهمتها مساعدة أرباب العمل على سهولة الاختيار، كما سيحصل المتميزون على التدريب الكافي وفرص التشبيك مع أرباب الأعمال.

تشارك الجمعية الدولية لتدقيق وضبط نظم المعلومات (ISACA فرع البحرين) في برنامج النخبة لتمكين الخريجين، الذي ينظم تحت رعاية محافظ العاصمة الشيخ هشام بن عبد الرحمن آل خليفة، بالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية رائدة في الجودة والتقييم الدولي. حيث تبدأ أولى مراحل البرنامج نهاية يناير الحالي.

وأفاد رئيس الجمعية الدولية لتدقيق وضبط نظم المعلومات (ISACA فرع البحرين) عادل العلوي، أن مشاركة الجمعية تعد ضمن المشاركات المهنية وذات المسؤولية الاجتماعية، حيث قامت بتقديم عدد من الملاحظات القيمة المتعلقة بترتيبات البرنامج ومراحله ومتطلبات تحقيق أهدافه التدريبية والمهنية. وقال أنور بوحسن إن عدداً من الجمعيات البحرينية الأهلية والنقابية وافقت على الانضمام والمشاركة في هذا البرنامج الرائد كجمعية الإداريين البحرينيين وجمعية المهندسين،

طلبة "بوليتكنك" ينظمون حملة توعوية حول إدارة الفعاليات



تصدر الإشارة إلى أن برنامج تنظيم وإدارة الفعاليات ما يزال في مراحله النهائية، وسيكون جاهزاً للطرح في المستقبل القريب، وصمّم البرنامج من قبل الباحث المتخصص شارلمبوس باس من كلية إدارة الأعمال في بوليتكنك بالتعاون مع نخبة من الخبراء في الجهات ذات العلاقة في داخل المملكة وخارجها.

وبارك مجلس أمناء بوليتكنك برئاسة الشيخ هشام بن عبدالعزيز آل خليفة طرح هذا البرنامج، الذي يمثل خطوة جديدة نحو تحقيق رؤية ملكة البحرين 2030 التي نسعى جميعاً لتحقيقها. كما تقدم العسيري بالشكر للقائمين على النادي الملكي للفولف على تعاونهم المثمر ودعمهم الكبير لإنجاح هذه الحملة التوعوية.

وعقد مجموعة من الاتفاقيات مع أصحاب المصلحة، وهو أمر يصب في خدمة التعليم العالي التطبيقي في مملكة البحرين، ويخدم سوق العمل بشكل مباشر، كما أنه يمكن شباب البحرين من سد فجوة كبيرة في سوق العمل في مجال تنظيم وإدارة الفعاليات، ويسهم في خلق فرص وظيفية تعزز من اقتصاد مملكة البحرين.

نوعها تلبية احتياجات سوق العمل في المملكة والمنطقة. وبهذه المناسبة، قال القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبوليتكنك البحرين محمد العسيري: "تعمل بوليتكنك البحرين جاهداً على تحقيق رؤيتها ورسالتها، وأن العمل على طرح هذا البرنامج الأكاديمي الجديد يأتي بعد تنفيذ مسوحات ودراسات مستفيضة

دشن طلبة كلية إدارة الأعمال بوليتكنك البحرين حملة توعوية تهدف إلى تعريف طلبة بوليتكنك بحقل تنظيم وإدارة الفعاليات الذي بات يحظى باهتمام بالغ في منطقة الخليج العربي بشكل عام.

وتتلخص الحملة التوعوية في قيام الطلبة وبالتعاون مع النادي الملكي للفولف وضمن مشروعهم لمادة إدارة الفعاليات والمهرجانات بتنفيذ ورشة عمل تتضمن التعريف بكافة المواضيع التي تخص حقل إدارة الفعاليات وتنظيمها، مع تنفيذ جولة داخل النادي وتقديم عرض شامل من أحد المختصين عن كيفية إدارة الفعاليات في النادي. تأتي هذه الحملة للتمهيد لطرح برنامج أكاديمي جديد يختص بتنظيم وإدارة الفعاليات ضمن التخصصات الأكاديمية التي تطرحها بوليتكنك البحرين، وهو أمر يأتي ضمن رؤية بوليتكنك البحرين بتقديم برامج فريدة من

"التربية" تتفّذ ورشة لإعداد دليل المعلم بمساق البنوك

النامية - بنا: نفذت إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع منظمة "اليونسكو" ومصرف البحرين المركزي، ورشة عمل لإعداد دليل المعلم الخاص بالمساق التعليمي "مقدمة في البنوك والعمليات المصرفية" (بنك 211)، لفائدة قرابة 30 معلماً ومعلمة للعلوم التجارية، وذلك بحفّز إدارة المناهج بالنامية.

وأشرّف على تنفيذ الورشة عدد من المساهمين في تأليف الكتاب الخاص بمساق (بنك 211) في طبعته الجديدة، وهم خير "اليونسكو" ماشم عبدالوهاب، ومدير إدارة مراقبة مصارف قطاع التجربة بمصرف البحرين المركزي يوسف يعقوب، حيث اشتمل برنامج الورشة على مجموعة أنشطة تربوية، وهي إعداد المعلمين المشاركين للخطط الزمنية اللازمة لتنفيذ دليل المعلم بفضوله الأربعة عشر، إضافة إلى إعداد الأنشطة التوعوية، والحالات التطبيقية، ونماذج الاختبارات، إلى جانب إعداد أوراق العمل الخاصة بالدليل.

الجدير بالذكر أن هذه الورشة تأتي في إطار التعاون المشترك بين وزارة التربية والتعليم و"اليونسكو" بشأن تطوير العلوم التجارية المقدمة لطلبة مملكة البحرين، عن طريق التجديد في المقررات الدراسية، إلى جانب صقل وتدريب الكوادر التعليمية، وذلك بهدف الارتقاء بمخرجات التعليم لدى طلبة التخصصات التجارية بالمدارس الثانوية.